الحكم الرشيد
وحقوق الإنسان

مذكرة مفاهيمية

I. الخلفية

منذ عام 2011، شهدت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قدراً هائلاً من الاضطرابات. وعلى الرغم من أن التقدم المحرز كان متفاوتاً ويصاحبه في بعض الأحيان تراجعاً كبيراً، فقد طالب المواطنون في جميع أنحاء المنطقة بحكومات أكثر استجابة وخضوعاً للمساءلة. ورداً على ذلك، قامت العديد من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصياغة دستور جديد، وأجرت انتخابات تنافسية واقعية لأول مرة، وقامت بإعداد أطر تشريعية، وأجرت إصلاحات في مجال الحكم الرشيد. وقد كان لمنظمات المجتمع المدني دور حاسم في تنفيذ الإصلاحات التي طال انتظارها، وأصبحت شريكاً حقيقياً وقوة اعتراض حقيقية في دول كثيرة. ومع ذلك، فإن الديناميكية السياسية في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، تتميز أيضاً بقيود كبيرة على الفضاء الحر للمجتمع المدني والحرية الإعلامية في العديد من الدول، وهي حالة اقتصادية صعبة (بطء النمو الاقتصادي، والدين العام، والتضخم المالي والبطالة، ولا سيما بين الشباب المتعلم)، وتدهور البيئة الأمنية والإرهاب والعنف الطائفي الذي لا يزال يشكل تهديداً للاستقرار السياسي والاقتصادي على حد سواء. وقد أكد الاتحاد الأوروبي من جديد في عدد من القرارات التزامه الكامل بتشجيع ومساعدة عمليات إرساء الديمقراطية ومشاركتها مع المجتمع المدني كضمان لمجتمعات أكثر شمولاً واستقراراً. ويعترف كلاً من برنامج الاتحاد الأوروبي من أجل التغيير الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي في عام 2011 وسياسة الجوار الأوروبي التي استعرضت في عام 2015 بأن حقوق الإنسان والديمقراطية وغيرها من العناصر الأساسية للحكم الرشيد أمور حيوية للتنمية الشاملة والمستدامة، وجميع شراكاتها. كلاهما يجددان دعم الاتحاد الأوروبي للمجتمع المدني باعتباره عنصراً حاسماً في أي نظام ديمقراطي. وعن طريق التعبير عن هموم المواطنين، تنشط منظمات المجتمع المدني في الساحة العامة، وتنخرط في المبادرات الرامية لتعزيز التعددية والمزيد من الديمقراطية التشاركية والحكم الرشيد.

II. أهداف الندوة

استناداً إلى ما ذكر أعلاه، تم تصميم هذه الندوة التفاعلية للمساهمة في العمل الذي أنجزه بالفعل الاتحاد الأوروبي، ولا سيما محافل المجتمع المدني السابقة في دول الجنوب، وذلك من خلال: تيسير فهم أفضل لفوائد اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء السياسات والبرمجة؛ واقتراح الإجراءات ومبادرات التواصل وإنشاء منتدى إقليمي يمكن فيه للناشطين في مجال حقوق الإنسان وممثلي المجتمع المدني والخبراء وممثلي الاتحاد الأوروبي تبادل الآراء والخبرات.

وستحدد الندوة أفضل الممارسات التي تعالج عملية إرساء الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتسلط الضوء على السياسات الناجحة؛ والإصلاحات والبرامج التي بدأت بالفعل في تطبيق نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء الديمقراطية والحكم الرشيد، ولا سيما في المجالات التالية: المؤسسات الديمقراطية، والعملية الانتخابية، وسيادة القانون، والحرية الفردية، وتدابير مكافحة الفساد. وسوف تظهر كيف لعبت مجموعة متنوعة من الفاعلين الاجتماعيين، بدءاً من النساء والأقليات إلى وسائل الإعلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، دوراً هاماً في الدعوة إلى الإصلاحات في تلك المجالات الأربعة الخمسة.

وسيولى اهتمام خاص لمشاركة منظمات المجتمع المدني والجماعات النسائية والشباب في تنفيذ ورصد خطط الاتحاد الأوروبي وسياساته في تعزيز حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية في الدول المجاورة.

وسيجري أيضاً تناول القضايا الشاملة المتصلة بتعزيز قدرات المجتمع المدني وإنشاء هياكل وآليات إقليمية دائمة أسهل وأكثر شمولية لمشاركة المجتمع المدني وتنسيقه.

ولتحقيق هذه الأهداف، سوف تقوم الموضوعات الفرعية التالية بطرح التساؤلات و بتوجيه مناقشات الندوة:

III. الموضوعات الفرعية المقترحة

تم تحديد أربعة مواضيع ودورات حسب الأولوية للندوة:

- **المحاضرة رقم 1:** حقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي: ما الذي يمكن للمجتمع المدني القيام به لبناء الديمقراطية وتعزيزها؟
- **المحاضرة رقم 2:** هل لا يمكن التوفيق بين أساليب حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب؟
- **المحاضرة رقم 3:** العنف ضد المرأة وحماية حقوقها
- **المحاضرة رقم 4:** حماية حقوق الفئات الضعيفة ومنع التمييز.

المحاضرة رقم 1: حقوق الإنسان والانتقال الديمقراطي: ما الذي يمكن للمجتمع المدني القيام به لبناء الديمقراطية وتعزيزها؟

لا يمكن أن تكون الدولة الديمقراطية مستقرة ما لم تكن فعالة ومشروعة، بجانب احترام ودعم مواطنيها. المجتمع المدني هو عنصر ومراقبة و تقييم، ولكنه أيضاً هو شريك حيوي في السعي لتحقيق هذا النوع من العلاقة الإيجابية بين الدولة الديمقراطية ومواطنيها.

وسوف تنظر هذه المحاضرة في عمليات إرساء الديمقراطية في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من خلال الحركات الاجتماعية والمجتمع المدني. وسوف تستكشف الروابط بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان في المجالات ذات الأولوية بالنسبة للمنطقة. وسوف تكرس بصفة خاصة لتحليل دور واستراتيجيات منظمات المجتمع المدني في عمليات توطيد الديمقراطية وآثار التعبئة الجماعية على نوعية الديمقراطية.

إلى جانب التركيز على إشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية خلال فترات التحول الديمقراطي، ستتناول المناقشات أيضاً سياسات الاتحاد الأوروبي والتعاون من أجل تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان مع المؤسسات والآليات الوطنية، بما في ذلك مؤسسات حقوق الإنسان، فضلاً عن المجتمع المدني.

طرح التساؤلات:

- ما هي الروابط المفاهمية والمعيارية بين الحكم الرشيد وحقوق الإنسان؟ كيف يتم إدراج المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان في إصلاحات الحكم؟ ما هي أنواع السياسات والمبادرات التي تترجم هذه المبادئ؟
- كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني المشاركة في عمليات صنع القرار وفي صياغة الإصلاحات المتعلقة بالمؤسسات الديمقراطية، وتحسين الخدمات الحكومية، وإرساء سيادة القانون، وتدابير مكافحة الفساد؟
- ما هو الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني المشاركة في المنطقة لتشكيل عملية التحول الديمقراطي والإصلاح؟ ما هي النتائج الملموسة لانخراط المجتمع المدني في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؟ ما هي قدرة المجتمع المدني في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المساهمة بشكل إيجابي في صياغة ومراقبة السياسة العامة وتنفيذها؟ هل هناك أي تفاعل إقليمي بين منظمات المجتمع المدني؟ كيف يمكن بناء طاقات منظمات المجتمع المدني قوي؟
- ما الذي يمكن أن يفعله الاتحاد الأوروبي والجهات الدولية المانحة الأوسع نطاقاً، لمساعدة الدول التي تمر بمرحلة انتقالية على تعزيز ديمقراطياتها الناشئة؟ ما هو الإطار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي لتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية في العمل الخارجي؟

المحاضرة رقم 2: هل لا يمكن التوفيق بين أساليب حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب؟

أمن الفرد هو حق أساسي من حقوق الإنسان، وبالتالي فإن حماية الأفراد هي التزام أساسي من جانب الحكومة. وبالتالي، فإن على الدول التزاماً بكفالة حقوق الإنسان لمواطنيها وغيرهم باتخاذ تدابير إيجابية لحمايتهم من خطر الأعمال الإرهابية وتقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة. غير أن التدابير التي تتخذها الدول لمكافحة الإرهاب كثيراً ما شكلت في السنوات الأخيرة تحديات خطيرة لحقوق الإنسان وسيادة القانون. وقد شاركت بعض الدول في التعذيب وغيره من ظروف سوء المعاملة لمكافحة الإرهاب، في حين أن الضمانات القانونية والعملية المتاحة لمنع التعذيب، مثل الرصد المنتظم والمستقل لمراكز الاحتجاز، كثيراً ما تم تجاهلها. وقد ضعفت مكانة استقلال القضاء في بعض الأماكن، في حين كان لاستخدام المحاكم الاستثنائية لمحاكمة المدنيين أثراً على فعالية نظم المحاكم العادية. وقد استخدمت تدابير قمعية لكبت أصوات المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والأقليات وجماعات السكان الأصليين والمجتمع المدني.

تؤثر هذه الممارسات على سيادة القانون والحكم الرشيد وحقوق الإنسان. وتعتبر أيضاً نتائج عكسية للجهود الوطنية والدولية الرامية لمكافحة الإرهاب.

طرح التساؤلات:

- ما هي التحديات المحددة لحقوق الإنسان في سياق الإرهاب ومكافحة الإرهاب؟
- هل يمكننا مكافحة الإرهاب دون انتهاك حقوق الإنسان؟
- كيف يتم تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية أثناء مكافحة الإرهاب؟
- هل تتعاون الدول في الجهود العالمية للقضاء على الإرهاب، مع ضمان أن تكون التدابير المتخذة متماشية مع سيادة القانون وحقوق الإنسان؟
- ما هو الدور الذي يمكن للمجتمع المدني أن يلعبه لضمان الإجراءات القانونية الواجبة، والحق في محاكمة عادلة، ومعاملة إنسانية للأفراد المشتبه في قيامهم بأنشطة إرهابية؟

المحاضرة رقم 3: العنف ضد المرأة وحماية حقوق المرأة.

العنف القائم على نوع الجنس يعتبر شكل وحشي من أشكال التمييز وانتهاك للحقوق الأساسية. وهو سبب ونتيجة لعدم المساواة بين المرأة والرجل. ويمكن أن يعيق وصول المرأة إلى التعليم والعمل، مما يؤثر سلباً على حياتها كلها. يحدث ذلك في كل مكان، سواء كان ذلك في المنزل أو في الأماكن العامة، وفي كل مجتمع وبغض النظر عن الخلفية الاجتماعية.

ستخصص هذه المحاضرة لاستكشاف الإجراءات اللازمة لحماية النساء ضحايا العنف، من خلال تدابير تهدف إلى منع العنف وحماية الضحايا ومحاكمة مرتكبي العنف. وسيجري تحليل استراتيجيات وأساليب مختلفة للإجراءات التي تتخذها الجماعات النسائية والناشطون، إلى جانب التصفيات أو العقبات التي تضعها السلطات الوطنية ضمنياً أو بشكل صريح. كما سيولى اهتمام خاص للمعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية الرامية إلى مكافحة العنف ضد المرأة والعنف بالمنازل، مع التركيز بوجه خاص على اتفاقية اسطنبول التي أبرمها مجلس أوروبا كأداة حاسمة لإنهاء العنف على أساس نوع الجنس. كما سيتم أيضاً مناقشة دور المجتمع المدني في الدعوة إلى الاتفاقية وتشجيع حكوماتها على التصديق عليها / التوقيع عليها.

طرح التساؤلات:

- كيف يتم التأكد من أن العنف ضد المرأة جريمة؟
- كيف يتم إعداد التعليم وزيادة الوعي لزيادة فهم قضية العنف ضد المرأة ونتائجها؟
- ما هو دور المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام في مكافحة العنف ضد المرأة؟
- كيف يمكن ضمان تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية الرامية لمكافحة العنف ضد المرأة والعنف بالمنازل؟
- ما هي أفضل السبل لدعم وتعزيز المنظمات والشبكات النسائية القائمة بالفعل للقيام بدورها في الدعوة إلى تجريم العنف القائم على نوع الجنس في التشريعات الوطنية؟

المحاضرة رقم 4: حماية حقوق الفئات الضعيفة ومنع التمييز.

التمييز هو فعل أو سلسلة من الإجراءات التي اتخذت ضد مجموعة مستهدفة بقصد عرقلة، خفض قيمة، نفي أو إذلال أعضائه. المدافعين عن حقوق الإنسان لديهم مسؤولية لإدانة أشكال مختلفة من التمييز وتعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن نعمل على القضاء ومنع التمييز ضد الأفراد والجماعات و / أو المجتمعات على أساس العنصر أو العرق أو الأصل القومي أو التوجه الجنسي والهوية الجنسية أو المعتقدات السياسية، الدين أو الإعاقة العقلية أو البدنية.

وهذه الدورة ستلقي الضوء على معايير وآليات وضعت لحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات، أو تمييز العنصري... وسيتم تحليل استراتيجيات مختلفة وأساليب العمل مع نشطاء المجتمع المدني وحقوق الإنسان، من أجل حماية الفئات الضعيفة ومكافحة مختلف أشكال التمييز، وكذلك التعرف على الاليات الدولية والإقليمية ذات الصلة لحقوق الأقليات.

الأسئلة الرئيسية:

- ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمات المجتمع المدني لحماية حقوق جميع الفئات الضعيفة؟
- ما هي الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبعها منظمات المجتمع المدني والاتحاد الأوروبي لمنع التمييز ضد الأقليات والفئات الضعيفة؟
- ما هي الأدوات أدوات التي يمكن استخدامها من قبل منظمات المجتمع المدني والناشطين في مجال حقوق الإنسان للدفاع ضد التمييز المسلط على الجماعات والأقليات الضعيفة (مثل عرقية أو دينية والجنسية.....، وكذلك الأشخاص ذوي الإعاقة)؟
- ما هي الآليات القانونية الدولية القائمة والإقليمية، التي يمكن استخدامها لتغيير الحكومات وفرض قوة القانون واحترام حقوق الإنسان للأقليات والفئات الضعيفة؟
- كيف يمكن دعم المدافعين عن الأقليات في الاستفادة الكاملة والفعالة من والآليات القائمة في مجال حقوق الإنسان، وفي نهاية المطاف ما هي التدابير الازمة لتعزيز وحماية حقوق تكفلها المواثيق الدولية؟

IV. القضايا الشاملة:

- تعميم المساواة بين الجنسين.
- أصوات الشباب ومشاركتهم.
- تقليص المساحة للمجتمع المدني.
- الفنون والثقافة كأداة لتعزيز جدول أعمال حقوق الإنسان ومنع التطرف والعنف بين الشباب.

V. المشاركون:

حوالي 15 مشارك (ناشطون وممثلون عن المجتمع المدني وخبراء وفنانون ينتمون إلى دول الجنوب) وحوالي 10 ممثلين عن المؤسسات الأوروبية المعنية.

VI. الصيغة:

ستجمع الندوة بين الجلسات العامة يليها مجموعات عمل صغيرة، من أجل تهيئة بيئة أكثر تشاركية وشمولية للمناقشات والتوصيات. وسيقدم المنسق لمحة عامة موجزة عن أهداف الدورة وطرح التساؤلات المفصلة أعلاه قبل إعطاء الكلمة لكل متحدث من أعضاء الفريق. وتبعاً للقيود الزمنية، ستكون هناك مناقشات إضافية تفاعلية، وأسئلة للمتابعة، وتعليقات، قبل إقفال التعليقات الموجزة من جانب المحاضر وأعضاء الفريق. وسيجري استخلاص المعلومات بشأن التوصيات الرئيسية الصادرة عن مجموعات العمل في المحاضرة العامة الأخيرة.

سوف يتم وضع الشبكات الاجتماعية للمساهمة في التواصل والتفاعل مع المشاركين عن بعد (سوف يكون هناك *هاشتاج واحد وحائط تويتر متاحاً خلال الحدث).